الباب الرابع

المالية العامة ودور الدولة

تعريف المالية العامة

هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس دور الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وكيفية تمويل ذلك عن طريق الإيرادات العامة وخاصة الضرائب .

تعبر المالية العامة عن التفسير الاقتصادي لدور الدولة في الحياة العامة والأساليب المستخدمة لتحقيق هذه الأمور

المالية العامة والنظم الاقتصادية :

(دور الدولة ما بين التنظيم المركزي واللامركزية)

- تختلف النظرة المالية العامة بين كل نظام اقتصادي أخر علي النحو التالي:

المالية العامة والدول التي تأخذ بالنظام المركزي	المالية العامة والدول التي تأخذ بالنظام اللامركزية
- لا تظهر بها المالية العامة للدولة لان فكرة المالية العامة مختلطة بالتخطيط المركزي . - ولكن هذا لا يمنع وجود المالية العامة من (موازنة وضرائب) ولكنها مختلطة بالأسعار الجبرية التي تفرضها الحكومة المركزية . - يختفي أو يتضاءل دور السوق .	- تظهر خلاله أهمية المالية العامة أي دور الدولة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية والتي يعجز عن تقديمها السوق لتكلفتها الباهظة - يلعب السوق دور رئيسي في هذا النظام (اقتصاد السوق) .

أنواع الحاجات

خاصة - عامة - اجتماعية

١-الحاجات الخاصة أو الفردية :

- تخضع لمبدأ القصر أو الاستئثار
- كما أن توسيع نطاق الإفادة بها إلي الآخرين يتطلب تحمل أعباء إضافية أو منع الآخرين الاستفادة منها مثل:(المأكل والملبس والمسكن)

٢-الحاجة العامة (الخدمات العامة):

لا تعرف مبدأ القصر أو الاستئثار مثل (الأمن – العدالة – قواعد المرور – الدفاع) .
- مد الانتفاع بها إلي الآخرين لن يترتب عليه أعباء إضافية .
مثال : مد جسر علي نهر

٣-الحاجات الاجتماعية :

- في ظاهرها فردية - تخضع لمبدأ القصر
- مد الخدمة يتطلب أعباء إضافية
- لها نفعاً عاماً يعود علي الآخرين بحيث لا يمكن تجاهل هذه الأثر عليهم مثل : التعليم والصحة

قصور السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية

- يقوم السوق أساساً علي مبدأ (المصلحة الذاتية والاختيار الحر سواء للمستهلك أو المنتج) .
وذلك عن طريق العرض والطلب وهذا الأسلوب يصلح لإشباع الحاجات الخاصة وليس للحاجات العامة والاجتماعية ولذلك كان لابد من تدخل الدولة لتوفير هذه الحاجات والخدمات باستخدام أسلوب السلطة أو القهر القانوني .

*** أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات العامة :**

١- اعتماد كل فرد علي غيره من الأفراد .
٢- طالب الخدمة هو الذى يتحمل تكلفتها ولا يشارك الأفراد أحد فى تحمل نفقاتها .
٣- يمكن للأفراد الاستفاده منها بدون تكاليف متي توفرت
٤- لا يمكن منع الآخرين من الأستفادة منها
مثال : (النظافة العامة للطرق أو الحي أو الدفاع عن الوطن) .
ولذلك تصبح الوسيلة الوحيدة لتوفير هذه الخدمات العامة عن طريق الدولة ويتحمل الأفراد تكاليفها خضوعاً للسلطة والقهر عن طريق الضرائب وغيرها .

*** أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات الاجتماعية :**

- ليس بإمكان كل الأفراد القيام بها
- لا يصلح السوق وحده لإشباع الحاجات

ولذلك نقول .. أن السوق لا تصلح وحدها لإشباع الحاجات الاجتماعية وانه حتى في النظم التي تأخذ بنظام السوق فانه لابد للدولة التدخل وتقديم الخدمات العامة والاجتماعية (وهذا هو مجال المالية العامة).

ـ دور الدولة في النشاط الاقتصادي : (وقصد به تحديد المجالات الاقتصادية التي تتدخل فيها الدولة) .

أ) إشباع الحاجات العامة والاجتماعية :

تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة كما تتدخل لإشباع الحاجات الاجتماعية التي يعجز السوق عن إشباعها ولكن دون إلغاء أو استبعاد السوق نهائياً ، بل يمكن الاعتماد علي السوق مع توفير بعض الترتيبات والضمانات الخاصة المكملة لها .
مثال / إنشاء الدولة للمستشفيات الحكومية إلي جانب المستشفيات الخاصة .
١- تقديم الإعانات للفقراء والمحتاجين من المرضي .
٢- دعم البحوث العلمية .
٣- تقدم الدولة أنواع من التأمين الصحي .

ب) تخفيف الاستقرار والنمو الاقتصادي :

- كان الرأي السائد حتى مطلع القرن الحالي هو ترك النشاط الاقتصادي في حرية تامة في يد الأفراد وكان دور الدولة يقتصر على (توفير الحماية والأوضاع القانونية) للنشاط الاقتصادي .
- ولكن مع ظهور الأزمات الاقتصادية الكبري التي أدت إلي (ارتفاع نسبة البطالة والتضخم الشديد ، والكساد) ، كل ذلك أدى إلي ضرورة تدخل الدولة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي عن طريق :
١- توفير فرص العمل والاستقرار العملة الوطنية في مواجهة أسعار العملات الأخرى.
٢- تحقيق معدلات من النمو والتنمية الاقتصادية.
٣- التأثير في ظروف الاستثمار وفي شروط الائتمان (أي القروض)

جـ) تخفيف عدالة التوزيع :

* لا يقتصر دور الدولة على توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية بل أن الدولة تتدخل أيضاً لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد عن طريق:

١-التأثير في توزيع المزايا والأعباء على المواطنين بشكل يساعد على تقريب الفوارق بين الطبقات ويزيل الإحساس بالظلم بين الأفراد.

٢-مراعاة اختلاف الإسهام في الإنتاج ودفع عملية النمو فليس من يعمل كمن لا يعمل .

٣-توفير فرص عمل متساوية لجميع المواطنين دون تمييز بين الأفراد بسبب اللون أو الدين أو النسب أو الإرث.

الخصخصة

أهم الدعائم الرئيسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي:

١) بالنسبة لملكية وسائل الإنتاج في المجتمع:

- تسود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في المجتمع بمعنى أن تكون غالبية وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة للأفراد أو للجماعات وهذا يعنى في المقابل الحد من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلي أقل حد ممكن.
- ويقوم هذا المبدأ على اليقين بأن الأفراد (القطاع الخاص) هم الأكثر من الدولة ومؤسساتها العامة في القدرة على التشغيل الأمثل لموارد المجتمع بما يحقق صالح المجتمع ككل.

٢) بالنسبة للهدف في المباشر من القيام بعملية الإنتاج (أو الاستهلاك)

- يعتبر تعظيم العائد الشخصي هو الهدف المباشر الذي يبتغيه كل فرد أو جماعة من قيامه بنشاطه الإنتاجي (سواء كان سلعة أو خدمة) أو نشاطه الاستهلاكي .
- فالحافز الفردي والمبادرة الفردية يعتبران بمثابة المحرك الرئيسي لكل نشاط اقتصادي بشرط ضمان وجود المنافسة الحرة.

٣) بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات..

- يعتبر إليه قوى السوق (أو إليه الائتمان) هي الآلية الرئيسية التي يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون في اتخذا قراراتهم بهدف تعظيم عائدها الشخصي.
- بمعنى أخر يتوقف اتخذ قرارات الإنتاج والاستهلاك على الائتمان السائد (أو المتوقعة) والتي تتحدد وفقا للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب في سوق تسوده المنافسة.

* تعريف الخصخصة :

- تعنى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطـاع الخاص في ملكية وإدارة وسائل الإنتاج في المجتمع.

- للخصخصة صوراً متعددة أهمها ما يلي:

أ) خصخصة الملكية...

- من خلال تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة (القطاع العام) إلي ملكية القطاع الخاص (أفراد أو جماعات) وطنياً كان أم أجنبياً.

ب) خصخصة الإدارة (من خلال) :

١- احتفاظ الدولة بالملكية مع التوسع في التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإدارة بالكامل أو التوسع في تأجير الوحدات للقطـاع الخاص أو التوسيع في إبرام عقود التوريد المختلفة وعقود أداء الخدمات من القطـاع الخاص.

٢- احتفاظ الدولة بالملكية والإدارة مع إجراء تغيير جذري في أسلوب الإدارة على نحو مماثل لأسلوب الإدارة في القطاع الخاص مثل (أساليب التعيين وإنهاء الخدمة أساليب الثواب والعقاب- إمكانية إنهاء الخدمة)

جـ) السماح للقطاع الخاص:

بإنشاء وتملك وإدارة مشروعات كانت تتبع المرافق العامة المملوكة للدولة مثل (مشروعات إنشاء وإدارة الطرق ومحطات توليد الكهرباء ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي).

☜ **لاحظ أن:**

أن الخصخصة لا تعنى كما يعتقد البعض تراجع دور الدولة في إدارة شئون المجتمع وإنما هي تعنى إعادة هذا الدور بأن تترك هذا الدور إلي القطاع الخاص على أن تتفرع الدولة لوضع السياسات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور وتفعيلة ورقابته.

المالية العامة والديمقراطية السياسية

☜ **لاحظ أن:**

١) تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتم عن طريق استخدام السلطة أو القهر القانوني (وذلك لأن إشباع الحاجة العامة والاجتماعية لا يتم عن طريق الرضاء التطوعي للأفراد).

٢) الدولة ليست كياناً متميزاً من أنواع خاصة من البشر بل هي تضم أفراد المجتمع العاديين والذين يمثلون مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

س: ماذا يحدث إذا: مارست الدولة دورها المالي في غياب الديمقراطية السياسية.

ج/ سوق تتحول هذه السلطة إلي وسيلة لإشباع الرغبات الخاصة بالأفراد باسم المصلحة العامة.

س: بم تفسر... ارتباط الديمقراطية السياسية في العالم بموضوع الضرائب.

ج/ الشعوب أصرت على الإ تفرض عليها الضرائب دون موافقة ممثلين عليها ودليل ذلك:

١- معظم الدساتير في العالم تقر بأن الضرائب لا تفرض أو تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلي الشعب.

٢- والشعوب لا توافق على ما يفرض عليها من ضرائب بل يجب أيضاً أن يختار التي تنفق عليها هذه الضرائب حتى لا تهدر أموالهم في استخدامات لا طائل من ورائها.

عناصر المالية العامة

النفقات العامة — الإيرادات العامة — الموازنة العامة

أولاً : النفقات العامة

المقصود بالنفقات العامة : المبالغ التي تنفقها الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعية.

* أهداف وأسس النفقات العامة..

١- تحقيق نفع عام في إشباع حاجات عامة أو اجتماعية.

٢- لا يجوز أن تنفق الدولة مبالغ لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذه سياسي أو غيره.

٣- أن حجم الدولة في النفقات العامة يختلف من دولة إلي أخرى.

٤- اعتقد البعض أن هناك مبدأ لتزايد النفقات العامة ، والسبب في ذلك ما عرفه العالم من تزايد مستمر في حجم النفقات العامة للحكومات لاتساع مجالات نشاطها.

٥- وقد بدأت في السنوات الأخيرة دعوة ترى ضرورة تحجيم دور الدولة أو الحد من التزايد من النفقات العامة ، وذلك لتخفيف أضرار البيروقراطية ومظاهر عدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية.

*** مبدأ أولويات النفقات العامة..**

١- أن تحدد الدولة (السلطات العامة) حجم الأنفاق الذي ترغب فيه الدولة تحقيقاً لدورها في المجتمع .
٢- وعلى ضوء ذلك تضع الدولة سياستها لتوفير الإيرادات العام.
(وبذلك تختلف المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للأفراد)

*** جهات الإنفاق (المختص بالنفقات العامة)**

* **الحكومة المركزية :** ويطلق على نفقات الحكومة (النفقات الحكومية).

* **الهيئات الحكومية** : مثل مجالس المدن والقرى والمحافظة ، (وتسمى بالنفقات المحلية).

ثانياً : الإيرادات العامة

تعريفها ... تلجأ الدولة فى سبيل تغطية نفقاتها إلي الحصول على مبالغ أو إيرادات من مصادر متعددة

*** أشكال الإيرادات العامة**

أولاً: الإيرادات السيادية ..

تستخدم الدولة سلطتها السيادية في سبيل الحصول عليها أو بقوة القهر القانوني التي تباشره الدولة على مواطنيها والمقيمين على أرضها ومنها:

١- الرسوم ...

وهي مبالغ تفرض مقابل خدمات يحصل عليها الفرد من الدولة (مثل استخراج جواز سفر أو رخصة قيادة أو خدمات صحية وتعليمية).

٢- إيرادات الدولة من ممتلكاتها .. مثل قطاع البترول والثروات المعدنية.. الخ

٣- الاقراض العام..

وهو يبدو في ظاهرة اختيار وهو يخفي عنصراً من عناصر الإكراه لأن الدين العام (أي الاقتراض العام) يسدد في الغالب من عائد الضرائب التي تفرض في المستقبل (ولذلك يمثل الدين عام نوعاً من الضرائب المؤجلة) .

٤- الضرائب ..

الضريبة هي اقتطاع مالي من دخول وثروات الأشخاص الاقتصادية تحصل عليها الدولة جبراً منهم بمقتضى مالها من سلطة سيادية وقانونية دون مقابل لدافعها

س: بم تفسر ... الضرائب من أهم الإيرادات السيادية للدولة.

ج/ لأن الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة فضلاً عن أنها من أبرز مظاهر سيادة الدولة على مواطنيها .
- وهي تفرض جبراً على الأفراد دون فائدة أو نفع مباشر منها.

س: ما هي أهم المبادئ القانونية للضرائب ؟

١- لا تفرض إلا بمقتضى قانون عام ولا يعفى منها أحد إلا بقانون.
٢- المساواة بين الممولين في المعاملة أمام الضرائب.
٣- الضريبة إسهام من الأفراد في تحمل النفقات العامة وليست عقوبة عليهم ، وبالتالي تختلف الضريبة اختلافاً تاماً عما يحدث أحياناً من مصادرة الأموال.

س: ما هي أهم مبادئ كفاءة السياسة الضريبية ؟

ج/ لتحقيق هدف كفاءة السياسة الضريبية هناك عدة مبادئ يجب مراعاتها أهما :

أ) مبدأ العدالة والمساواة ..

أي يتم توزيع أعباء الضرائب على الأفراد مع مراعاة ظروفهم النسبية من حيث قدرتهم على الدفع ، ومعاملة المكلفين ذوى الظروف المتماثلة بنفس المعاملة.

ب) مبدأ الكفاية .. أي توفر الضرائب حصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة.

ج) مبدأ الملائمة ..

أي بمعنى أن يتم تحصيلها بالأسلوب والمواعيد المناسبة للممولين دون إرهاق من ناحية أو تهاون وتيسير التهرب من ناحية أخرى.

د) مبدأ اليقين.. تتحدد القواعد الخاصة بفرض الضريبة وحسابها وتحصيلها بشكل واضح سهل ودقيق .

تطور فكرة العدالة الضريبية

الرأي القديم ..

يرى أن دفع الضرائب يرتبط بالمنفعة التي يحققها الفرد لذاته من خدمات الدولة له في مجالات الأمن والعدالة والاستقرار (ولذلك فالغنى يدفع أكثر من الفقير).

الرأي الحديث ..

يرى أن دفع الضرائب لا يرتبط بفكرة المنفعة وإنما بالقدرة على الدفع (تقاس القدرة على الدفع بما يحققه الممول من دخل سنوى) لذلك فالغنى يدفع أكثر من الفقير.

تقسيمات الضرائب

من حيث الوعاء الضريبي	على الأشخاص	ومن أهما ضريبة الرؤوس .. وهو شكل من الضرائب كان معروفاً في الماضي.
	على الأموال	سواء كانت دخلاً أو مالاً منقولاً (السيارة مثلاً) أوعقاراً (كالمنزل).
من حيث الأسعار	ضرائب نسبية	يتحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء (النوع) الخاضع له الضريبة دون تغيير في هذه النسبة مهما زاد أو قل هذا الوعاء.
	ضرائب تصاعدية	أي تفرض بنسبة متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء (النوع) الخاضع للضريبة وفي هذه الحالة فإن الضريبة تفرض بشرائح بحيث يزيد سعر الضريبة مع الارتفاع من شريحة إلي شريحة أعلى في الوعاء الخاضع له الضريبة.
من حيث الضرائب مباشرة أو غير مباشرة.	ضرائب مباشرة.	- تفرض على الدخل (أو الثروة) بمناسبة الحصول عليها. - ومن أمثلتها في مصر: ١- الضريبة الموحدة على الدخل الأشخاص الطبيعيين. ٢- الضريبة على أرباح شركات الأموال:(مثل الشركات المساهمة)
	ضرائب غير مباشرة	- وهي تفرض على الدخل عند انفاقه. - ومن أمثلتها: ١- الضريبة العامة على المبيعات. ٢- الضريبة الجمركية.

ثالثاً: الموازنة العامة

تعريفها ...

- تعرف بأنها الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة والموارد المالية التي ينتظر أن تحققها لفترة قادمة (تقدر بسنة ميلادية)

س: بم تفسر: ضرورة مراقبة السلطة التشريعية للنشاط المالي في الدولة.

ج/ حتى لا تفرض ضرائب على الشعب دون موافقة ممثلى الشعب.

- ولمراقبة الحساب الختامي حتى تتأكد السلطة التشريعية أن لكل بند في الموازنة قد انفق في المكان المخصص من أجله.

مبادئ الموازنة العــامة

١) مبدأ سنوية الموازنة ..

أي أن الموازنة توضع لسنة مالية قادمة لا أكثر حتى يسهل التنبؤ بالنفقات والإيرادات العامة وحتى تسهل عملية المراقبة المستمرة على الموازنة من قبل المجالس الشعبية.

☜**ولكن...** لا يمنع من وجود موازنة توضع لعدة سنوات . مثل (الخطة الخمسية)وتبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو من كل عام.

٢- مبدأ وحدة الموازنة..

- أي يجب أن تدرج النفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة (أي الموازنة العامة للدولة) حتى تعطى فكرة متكاملة عن نشاط الدولة.

٣- مبدأ توازن الموازنة..

أي يجب أن تكون الإيرادات العامة للدولة كافية لتغطية النفقات العامة (وبالتالي توازن الموازنة العامة) .

٤- مبدأ عمومية الإيرادات العامة.

- يجب أن تظهر (توضح) الموازنة جميع النفقات والإيرادات بشكل مفصل دون إجراء مقاصة بين إيرادات أي مرفق ونفقاته.
- فالإيرادات العامة تعتبر مورداً للنفقات العامة دون تخصيص بمعنى أن لا يخصص إيراد معين لتمويل إنفاق معين.
- فبمجرد دخول الإيرادات العامة في الخزانة العامة تفقد ذاتيتها وتعتبر إيراد عاماً لتمويل النفقات دون الربط أو التمييز .

أسئلة الباب الرابع

س١: قــارن بين..

١- الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة.   ٢- الحاجات الخاصة والحاجات العامة.
٣- الرسوم والضرائب.   ٤- التنظيم اللامركزية والتنظيم المركزي.
٥- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية.   ٦- فرض الضرائب والمصادرة الأموال.
٧- مبدأ سنوية الموازنة ث.ع٩٩   ٨- مبدأ توازن الموازنة ث.ع٩٩

س٢: ضع علامة (√) أو علامة (×) أمام العبارات الآتية مع التعليل :

١-ترتبط الدولة في توزيع الضرائب بفكرة المنفعة حالياً .
٢-يمكن أن يتسع نطاق الخدمات الاجتماعية ولا يقتصر على التعليم والصحة.
٣-اعتمد تنظيم السوق في إشباع الحاجات على مبدأ المصلحة الذاتية والاختيار الحر للمستهلكين والمنتجين وهذا أسلوب يصح في توفير الخدمات العامة الاجتماعية.
٤-من الضروري أن يكون تدخل الدولة في إشباع الحاجات الاجتماعية عن طريق استبعاد السوق الكلية.
٥-الضريبة على المبيعات ضريبة تصاعدية.
٦-الخدمات الاجتماعية لا ينطبق عليها مبدأ القصر.

س٣: بم تفسر...

١-الحاجات الخاصة خاضعة لمبدأ القصر والاستئثار.
٢-ضرورة مراقبة السلطة التشريعية للنشاط المالي للدولة
٣-تعتبر المالية العامة عن التفسير الاقتصادي لدور الدولة في الحياة العامة.
٤-عجز السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية.

س٤: أجب عما يأتي...

١) اذكر أهم مبادئ كفاءة السياسة الضريبية.
٢) ماذا يحدث إذا.. كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.
٣) لو كانت مأمور ضرائب وطلب منك تحصيل الضرائب من أحد الأحياء فما هي الأساليب التي تتبعها في عملية تحصيل الضرائب.
٤) وضح ... دور الدولة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
٥) وضح كيف تقوم الدولة بتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع.

س٥: ما النتائج المترتبة على :

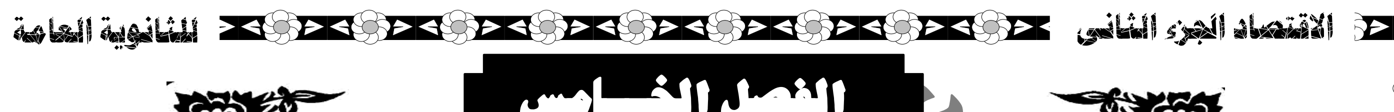
١- التوسع في الأنفاق العام   ٢- مماطلة الممولون في دفع الضرائب المستحقة

س٦: ماذا يحدث إذا..

١- امتنع الممولين عن دفع الضرائب.
٢- لم تتدخل الدولة لتوفير الخدمات العامة . ث.ع٩٩

س٧: ما المقصود بالمفهوم الاقتصادي الآتي:

(توازن الموازنة – الرسوم – المالية العامة – النفقات العامة).





الفصل الخــامس
النقــود والبنــوك



التبادل وظهور النقود

أ) المقايضة..

وهي مبادلة شيء في مقابل شيء آخر (وهي بذلك تعتبر الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل والتي كانت تستخدم في المجتمعات البدائية)

لاحظ أن:

المقايضة كانت نافعة ومفيدة في المجتمعات البدائية حيث (عدد السلع قليل وأنواع السلع محدود وحاجات الأفراد بسيطة وغير معقدة

أهم عيوب نظام المقايضة

١- التوافق المتوازن والمزدوج في الرغبات :
تفترض المقايضة توافق رغبات المتعاملين في نفس الوقت (فينبغي أن يرغب كل من الطرفين في الحصول علي السلعة التي في يد الطرف الأخر مقابل التنازل عن السلعة التي في يده في نفس الوقت وبنفس المقدار) .
٢- لا تقدم المقايضة وسيلة صالحة لتقسيم السلع :
فأي كمية من سلعة (أ)تتقايض مقابل السلعة (ب) لذلك فهي لا تصلح عندما تتعدد السلع .
٣– تعجز المقايضة عن تقديم وسيلة صالحة للاختزان القيم : فقد تكون السلعة سريعة التلف فيضطر الفرد إلي الإسراع في استهلاكها دون حاجة إليها أو يتنازل عنها دون مقابل مناسب .

لاحظ أن:

أدت عيوب المقايضة إلي ظهور نظام النقود التي تمكنت من أن تقدم للمتعاملين الخدمات التي عجزت عنها المقايضة .

تطور النقود (أنواع النقود)

أولاً : النقود السلعية

- هى سلعة ذات قبول عام تم استخدامها كمقياس للقيمة ووسيط للتبادل فاكتملت لها الوظائف الأساسية .
- بذلك تكون هذه السلعة اكتسبت وظيفة الوسيط في التبادل بالإضافة إلي وظيفة مقياس القيمة .

* أهم المشاكل التي واجهت النقود السلعية :

١- القابلية للسرقة
٢- القابلية للتلف والحريق
٣- القابلية للموت مثل الحيوانات
٤- ضعف القابلية للتخزين مدة طويلة .

ثانياً : النقود المعدنية

لتفادى عيوب النقود السلعية ظهرت النقود المعدنية وتتصف بـ :
١- تقبل التخزين دون تلف أو خسارة .
٢- قابلة للتجزئة .
٣- يسهل حملها وإخفاؤها إذا لزم الأمر .

ثالثاً : النقود الورقية(البنكنوت):

- (ومع استمرار دور التجار) في تطوير أشكال النقود فضل التجار إبداع الذهب والفضة لدي الصياغ ثم البنوك في خزائن أمنه مقابل إيصالات (أو أوراق تجارية) .
- وبدلاً من تداول الذهب والفضة اصبح التجار يقبلون تسوية (إتمام) معاملاتهم التجارية فيما بينهم مقابل هذه الإيصالات الممثلة للذهب أو الفضة الموجودة في البنوك نظراً لسهولة تداولها (اقصد الإيصالات) وأصبح حامل هذه الأوراق (الإيصالات) مالكاً لقيمة ما هو مدون بها من ذهب أو فضة ، بل وتلتزم البنوك أمامه بالوفاء بالدفع (وهذه هي بداية ظهور النقود الورقية) .

رابعاً : النقود الائتمانية (نقود الودائع) :

- عمدت البنوك إلي التوسع في نشاطها بحيث أصبح المتأملون يقبلون ديوناً أو التزامات البنوك في تعاملهم التجاري نظراً للثقة الكاملة في البنوك .
- وقد أدي هذا إلي ظهور شكل جديد للنقود (النقود الائتمانية) يرتبط بفكرة الدين أو الالتزام علي البنوك .

* المقصود .. بالنقود الائتمانية :

ظهرت عندما توسعت البنوك في نشاطها بحيث اصبح المتعاملون يقبلون ديون أو التزامات البنوك في تعاملهم نظراً للثقة الكاملة فيها مما أدى إلي ظهور شكل جديد النقود يرتبط بفكرة الدين أو الالتزام على البنوك مما أدى إلي ظهور النقود الإئتمانية.

المدفوعات الإلكترونية

- الوسائل الإلكترونية للمدفوعات
- النقود الإلكترونية

أ) الوسائل الإلكترونية للمدفوعات..

* تستخدم هذه الوسائل لتسوية المدفوعات المترتبة على التعاملات التي تتم بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم وبين المؤسسات الاقتصادية والتجارية.
* أكثر هذه الوسائل انتشار أو أهمية (البطاقات البلاستيكية).

س: ما هي أهم أنواع وخصائص البطاقات البلاستيكية..

١) بطاقات الائتمانية..

- تمنح هذه البطاقات حاملها ائتماناً (أي قرصنا) لمدة معينة وفقاً للشروط المتفق عليها بحيث يستطيع أن يستخدمها لشراء ما يشاء من سلع وخدمات من السوق في الداخل والخارج .

* مـزايها ...

١- إعفائهم من دفع فوائد لمدة محددة قد تصل إلي قرابة الشهرين إذا ما سددوا قيمة الائتمان كاملة خلال هذه المدة.
٢- لا يلتزم العميل بالسداد الكامل لقيمة الائتمان بالكامل بعد انتهاء المدة السابقة (أي الشهرين) بل قد يسدد نسبة معينة تحددها الجهة المصدرة للبطاقة وقد تكون ١٠ % أو ٥ % .
٣- يستطيع العميل هذه البطاقة في الشراء في الأسواق الخارجية أياً كانت العملة المستخدمة ويسوى قيمة معاملاته في النهاية بالعملة الوطنية التي أصدرت على أساسه البطاقة(أي لا يلتزم بأن يسدد بالنقد الأجنبي)

☜ لاحظ أن:

هذه البطاقات تصدر عن جهات عديدة بعضها مصرفي والبعض الآخر غير مصرفي .

*** من أشهر أنواع هذه البطاقات** : ١- الفيزا ٢- الماستر كارد

٢) بطاقات الحسم (الخصم) الفورى..

- وتختلف عن السابقة في أنها لا تمنح حاملها ائتماناً (أي قروض) بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك على الفور.
- كما يحدث بالنسبة لبطاقات الصرف الآلي ATM .

٣) بطاقات الصرف الآلي..

* وهي بطاقات تعطى لصاحبها ميزة صرف النقود من شبابيك إلكترونية معدة خصيصاً لهذا الغرض في الكثير من البنوك وفروعها

*** مميزاتها..**

١- يستطيع حامله أن يحصل على مقدار النقدية المتفق عليه من البنك الذي يصدرها في أي وقت حتى بعد إغلاق البنوك لأبوابها.
٢- أصبحت منتشرة كثيراً وبالقرب من الأسواق خاصة المركزية مما يسر التعاملات كثيراً.
٣- ويحق لحاملها أيضاً الصرف من شبابيك بعض البنوك في خارج أسواق الدولة المصدرة لها (كما هو الحال في دول الاتحاد الأوربي)

٤) البطاقات المدفوعة القيمة مقدماً:-

- وهي البطاقات التي تم دفع قيمتها مقدماً عند شرائها وتخزن فيها قيمتها والتي تكون من فئات مختلفة مثل: (البطاقات التي تستخدم في التليفون ووسائل النقل)
- هذه البطاقات تستخدم لمرة واحدة أو عدة مرات حسب القيمة المخزنة فيه والغرض من الاستخدام أو مدته.

س: ما هي أهم الملاحظات على المدفوعات [البطاقات] الالكترونية ؟

١- أن استخدام هذه البطاقات في تزايد مستمر وبمعدلات مرتفعة خاصة بطاقات الائتمان والصرف الآلي لدرجة أن البعض يزعم أننا الآن قد نشهد ما يعرف بالمجتمعات غير النقدية.
- ٢- أن هذه البطاقات في ذاتها ليست نقود وإنما هي وسائل إلكترونية للتعامل في النقود إذ تعتمد التسوية النهائية للتعاملات على النقود الورقية ومن ثم لا تتمتع بخاصتي النهائية والالتزام.

ب) النقود الإلكترونية ...

وتضم هذه النقود حتى الآن نوعين:-

الأولى البطاقات الذكية..

- هي بطاقات يثبت عليها شريط ممغنط عليه شريحة الكترونية أو أكثر تمثل حاسباً صغيراً مزوداً بذاكرة ويكون قادراً على تخزين واسترجاع ومعالجة البيانات المسجلة عليه.
- ويتم تحميل هذه البطاقة بقيمة معينة من حساب العميل وكذلك كافة البيانات الشخصية الخاصة به.
- وعند التعامل بها يتم تمريرة على اله قارنه له ويتم خصم قيمة التعاملات دون الحاجة لقيام المشترى بالتوقيع أو حمل ما يثبت شخصيته.

*** مميزات هذه البطاقة ..**

ليست في حاجة إلي استعمال النقدية وتوفير الجهد ومن ثم تيسير التعاملات كثيراً .
ويطلق عليها المحفظة الرقمية لأنها تحمل قيما رمزية تعبر عنها أرقام معينة.

الثانية ... النقود الرقمية..

- وهي نقود تأخذ صورة نبضات كهر ومغناطيسية يحملها كارت ذكي على النحو السابق أو على الهارددرايف للحاسب الشخصي.
- وكل ما يفعله العميل هو الضغط على أرقام معينة لتسوية المعاملات أو الإضافة إلي الحاسب أو النقل من حساب لآخر.

س: اذكر أهم متطلبات تشغيل هذه النوع من النقود.. ؟

١- بنية أساسية في الجهاز المصرفي أي يحتاج إلي بنوك متطورة.
٢- يحتاج إلي محال تجارية حديثة تتوافر لديها الوسائل الإلكترونية المجهزة لاستخدام هذا النوع من النقود.
٣- يتطلب شبكات إلكترونية للتعاملات بين البنوك بعضها البعض والبنوك والمحال التجارية.

وظائف النقود

١- النقود وسيط في التبادل :

س : بم تفسر.. النقود وسيط في التبادل ؟

- لان النقود تتمتع بالقبول العام في المبادلات والجميع يقبلون التنازل عن سلعهم أو خدماتهم المعروضة للبيع مقابل الحصول علي النقود .

س: ما النتائج المترتبة علي.. قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل ؟

١) اتساع حجم المبادلات وتنوعها .
٢) ساعدت علي انتشار مبدئي التخصص وتقسيم العمل وما لهما من تأثيرات إيجابية علي الاقتصاديات المختلفة

٢- النقود مقياس للقيمة :

- يتم التبادل في الاقتصاد الحدث بين العديد من السلع والخدمات التي تعرض في السوق وهي سلع غير متجانسة ومن ثم فإنه لابد عند إجراء تبادل بينا (أي السلع والخدمات) من إجراء مقارنة بين قيمتا وذلك باستخدام وحدة قياس واحدة وإلا تعقدت المقارنات .
- وتقوم النقود بتقدير قيم مختلف السلع والخدمات بوحدات نقدية .

س: ضع علامة [✓] أو [×] ترتبط القوة الشرائية العامة للنقود بتمتعها بالقبول العام من أفراد المجتمع:

- لان من يحوز (يمتلك) النقود يستطيع أن يحصل علي ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للبيع .
- وكل من يعرض سلعة أو خدمة للبيع يقبل التخلي عنها مقابل الحصول علي النقود .

٣- النقود مخزن للقيمة :

س: بم تفسر.. النقود قنطرة [الرابط] تصل الحاضر بالمستقبل] ؟

- لان النقود لها قوة شرائية عامة في الحال (الحاضر) والمستقبل وهي تعطي حائزها الحق في الحصول علي ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة في المستقبل (ولذلك فالنقود تقوم بوظيفتها كمخزن للقيمة) وإنها أصبحت الرابطة التي تصل الحاضر بالمستقبل .

☜ **لاحظ أن:** - استقرار الأسعار يؤدي إلي استقرار لقيمة النقود وهذا شرط ضروري لقيام النقود بوظيفتها كمخزن للقيمة وبدونها يتعرض الاقتصاد القومي والمبادلات والادخار للاهتزاز والتدهور

النقود والقبول العام

تعريف النقود : هي كل شيء يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع ويقوم بالتالي بوظائف الوسيط في التبادل ومقياس القيم ومخزن للقيمة في أن واحد.

س: بم تفسر: تتمتع النقود بالقبول العام من الأفراد ؟

لان النقود تقبل في التعامل لاعتقاد كل فرد أنها تتمتع بهذا القبول العام لدي كل فرد أخر فكل فرد يقبل التعامل بها لانه يعتمد إن غيره سوف يقبلها وبالتالي يقبلها الجميع .